

ندوة عن بعد (وبينار) حول

السياسات المطلوبة لدعم مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء تحديات الواقع الحالي

في الدول العربية

الخميس ١٥ أكتوبر ٢٠٢٠ من الثانية عشرة حتى الواحدة والنصف ظهرا بتوقيت القاهرة

السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم جميعاً، في فعاليات ندوة حول " السياسات المطلوبة لدعم مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء تحديات الواقع الحالي في الدول العربية"، التي تنظمها المنصة التعليمية الإقليمية حول أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية وإقليم شرق المتوسط بالتعاون مع إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية، كما يطيب لي أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بشكر مستحق إلى شركائنا في هذا العمل الذين تابعوا معنا مختلف التحضيرات لهذه الفاعلية،

السيدات والسادة،

يبحث اجتماعنا اليوم عدداً من الموضوعات الهامة والحيوية؛ ولعل في مقدمتها التداخيات الصحية والتنموية المباشرة المترتبة على جائحة كورونا.. وما يرتبط بها من تداعيات اجتماعية واقتصادية شديدة الوطأة على المجتمعات العربية كافة.

فلقد أدت الأزمة إلى فتح ملفات كثيرة على الصعيد العالمي، إذ انكشفت نقاط ضعف خطيرة في تركيبة الاقتصاد الدولي ومنظومة العولمة.. وأهمية القدرة الطبية والصحية في مواجهة مثل هذه الأزمات.. حيث يسعى عدد كبير من الدول -بما فيها دول كبرى- إلى مراجعة سياساتها وتوجهاتها اقتصادية بهدف تعزيز أمنها الغذائي والصحي والدوائي في حالة التعرض للأزمات الكبرى والمفاجئة كأزمة الوباء .

ولا شك أن المنطقة العربية أحوج ما تكون إلى هذا النوع من التفكير المستقبلي، وإلى استخلاص الدروس والعبر، ومعالجة نقاط الانكشاف والضعف.. إن الأمن الصحي والغذائي يُعد من أهم الملفات التي تستلزم معالجة عميقة في إطار العمل العربي المشترك، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.. فمنظمتنا العربية لا زالت تُعاني من أكبر فجوة غذائية في العالم.. ومؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في ارتفاع مطرد.. وثمة دول عربية، وبسبب انتشار الصراعات، تُعاني من أزمات إنسانية مستفحلة.. ولا شك أن هذه الأوضاع تفرض علينا جميعاً العمل بصورة حثيثة من أجل تعزيز التنسيق والتكامل بين السياسات العربية في المجالات الغذائية والدوائية، إلى غير ذلك من أوجه التكامل الاقتصادي... خاصة في ظرف الأزمة.

وبالإشارة إلى تقارير الأمم المتحدة، وبعد مضي خمس سنوات على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كان التقدم متفاوتاً وهناك حاجة إلى التعجيل في العديد من المجالات. حيث لم يكن العالم على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. كما أن كوفيد ١٩ له تأثير مدمر على جميع الأهداف السبعة عشر ويهدد الإنجازات التي تم تحقيقها بالفعل في العديد من المجالات. في حين أن الفيروس قد أثر على الجميع، فإن الأشخاص الأشد فقراً وضعفاً هم من يتأثرون بشكل غير متناسب بالوباء. لذا فهناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في البيانات للاستجابة للأزمة ودعم تسريع أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، لن يُعرف تأثير جائحة كوفيد ١٩ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا على وجه اليقين في الأشهر المقبلة، لكن التقييمات المتاحة لعام ٢٠٢٠ قاتمة. فإذا كانت الاستجابات مخصصة وتعاني من نقص التمويل وبدون رؤية للأهداف طويلة الأجل، فإن عقوداً من التقدم ستتراجع. ومع ذلك، عندما تبدأ البلدان في التحرك نحو الانتعاش، يمكن للإجراءات المتسقة والشاملة أن تضع العالم على مسار قوي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

السيدات والسادة،

إن جامعة الدول العربية لم تكن بعيدة بأي حال من الأحوال عن هذه الازمة غير المسبوقة.. وكان الهدف الرئيسي هو إيجاد استجابة جماعية للأزمة.. ومن هنا فقد أطلقت الجامعة العربية عدة مبادرات استجاب لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشكوراً، وأصدر بياناً هاماً في شهر مايو من العام الجاري يتناول كيفية مواجهة تداعيات جائحة كوفيد ١٩ في الدول العربية.. وخرج بعدد من التوصيات ربما كان من أهمها دراسة إنشاء مرصد عربي لمراقبة وترصد الأمراض الوبائية المستجدة العابرة للحدود أو الناتجة عن الكوارث الطبيعية والأزمات.. وهو موضوع هام يجب متابعته بكل جدية من أجل الارتقاء بأدائنا والحفاظ على مجتمعاتنا في المستقبل.

كذلك قامت اللجنة العربية للتنمية المستدامة على مستوى كبار المسؤولين بوضع الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو وثيقة شاملة تحتوي على تحديات وأولويات التنمية في المنطقة العربية، والسيناريوهات المختلفة لمستقبل المنطقة، كذلك المبادرات العربية المشتركة لتحقيق التنمية، وآليات التشاور والتنسيق لمتابعة تنفيذ الخطة الأممية، والهدف الرئيسي من هذه الوثيقة هو دعم جهودات الدول العربية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال إعداد الاستراتيجيات، أو موائمة الاستراتيجيات الحالية لدول المنطقة، مع ضمان مشاركة أصحاب المصلحة في وضع الاستراتيجيات وصياغة الخطط والبرامج والمشاريع وفي اتخاذ القرار. واللجنة الآن بصدد وضع ملحق لهذا الإطار يتعلق بالتحديات التي تواجهها المنطقة العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل انتشار جائحة كوفيد ١٩.

السيدات والسادة،

نظراً لأهمية موضوع تمويل التنمية في المنطقة العربية، كلفت اللجنة العربية للتنمية المستدامة الأمانة العامة بإعداد تصور حول إنشاء آلية إقليمية للتمويل المستدام، وبعد التشاور مع كل من مبعوث الأمم المتحدة الخاص بتمويل خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

الدكتور محمود محي الدين، وعدد من منظمات الأمم المتحدة أعدت الإدارة تصورا حول عملية تمويل التنمية في الدول العربية حيث سيتم العمل على ثلاثة أهداف رئيسية هي: إصدار "تقرير تمويل التنمية المستدامة الوطني" وهو عبارة عن تقرير تشخيصي وطني معني بحالة تمويل التنمية المستدامة في كل دولة من الدول العربية ثم إصدار "تقرير عربي عن حالة تمويل التنمية في الدول العربية" وذلك بعد الانتهاء من إعداد تقارير تمويل التنمية المستدامة الوطنية لعدة دول، ثم أخيراً النظر في إنشاء آلية إقليمية عربية للتمويل المستدام بناءً على مخرجات التقارير الوطنية والتقرير العربي الموحد.

كذلك تم إنشاء **اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية**: وهي جزء من اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في المنطقة العربية، ويترأسها وزير الزراعة والغابات بجمهورية السودان وعضوية كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الغذاء العالمي. وتتمثل مهام اللجنة الفرعية في رصد تحقيق الهدف الثاني بشكل متكامل مع أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة، واللجنة الآن بصدد الانتهاء من وضع الاطار الاستراتيجي الإقليمي وخطة العمل للقضاء على الجوع في المنطقة العربية والتي تشمل السياسات والتوصيات والبرامج وخطة استثمارية شاملة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهدف الثاني.

السيدات والسادة،

ان **الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة**: هي منبر إقليمي لتبادل المعارف والمعلومات في مجالات التنمية المستدامة والتعاون مع الآليات الإقليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتهدف إلى تعظيم دور العلم والتكنولوجيا والمعرفة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وخاصة تلك الداعمة لتطوير الابتكار والانتاج ودعم إدراج نتائج الدراسات العلمية والتكنولوجية في خطط العمل الوطنية والإقليمية لتلعب دوراً محورياً في إعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية.

وفى الختام، إن الهدف من هذه الندوة، هو تسليط الضوء على مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتأثير جائحة كوفيد ١٩ على التقدم المحرز في المنطقة، وإبراز التحديات والفرص المتاحة لضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة من خلال التعرف على السياسات التي تبنتها الدول العربية وكذلك الدروس المستفادة بهدف اسراع وتيرة التنمية بالمنطقة في ظل هذه الجائحة.
